

## سياسة التشغيل في الاردن وتجربتها في الحد من البطالة

## The Employment Policy In Jordan And Its Experience In Reducing Unemployment

د. علي عماد محمد ازهر

دكتور باحث - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - الاردن

Email: [draliimadeconomy@gmail.com](mailto:draliimadeconomy@gmail.com)

تاريخ النشر: 2021-06-30

تاريخ القبول: 2021-06-19

تاريخ الاستلام: 2021-05-04

**ملخص:**

تعتبر البطالة ظاهرة عالمية ذات آثار اقتصادية واجتماعية وتعمل الدول المتقدمة والنامية على مواجهتها وهي تحدث في الدول النامية لأسباب قصور النمو الاقتصادي عن ملاحقة النمو السكاني ونتيجة العجز المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل، وتسعى الاردن إلى محاولة القضاء على الخلل الهيكلي في الاقتصاد الاردني من خلال السياسات الاقتصادية الكلية ونسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي من أهمها تحقيق النمو الاقتصادي لتوفير فرص العمل وعلاج مشكلة البطالة ورفع مستوى المعيشة ، لذلك يجب دراسة تطور هذه المشكلة والوقوف على أسبابها ومحاولة وضع بعض مقترحات الحل، واستهدف البحث تحديد استعراض تطور البطالة في الاردن من خلال بيانات الكتاب الاحصائي السنوي الصادر من مديرية الاحصاء العامة .

**كلمات مفتاحية:** البطالة , السكان , النمو الاقتصادي , الاردن.

**Abstract:**

Unemployment is a global phenomenon with economic and social impacts, and developed and developing countries are working to confront it. It occurs in developing countries for reasons of insufficient economic growth in pursuing population growth and as a result of the inability of local savings to finance the investments needed to provide employment opportunities. Jordan seeks to try to eliminate the structural imbalance in the Jordanian economy. Through macroeconomic policies and we seek to achieve a set of economic goals, the most important of which is achieving economic growth to provide job opportunities, treat the problem of unemployment and raise the standard of living. Therefore, the development of this problem must be studied and the causes of it must be studied and some solution proposals attempted. The research aimed to identify a review of the development of unemployment in Jordan through the data of the statistical yearbook issued by the General Statistics Directorate.

**Keywords:** Unemployment, population, economic growth, Jordan..

## 1. مقدمة:

كانت البطالة، و لا تزال، من أبرز المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية و الإنسانية التي رافقت النظام الرأسمالي عبر مساره التاريخي الطويل. و كانت، و لا تزال، تمثل أحد التحديات الأساسية لهذا النظام. و لهذا لم يكن من قبيل المصادفة أن يحتل البحث في أسبابها و سبل مواجهتها، مكانة مهمة و متميزة في تاريخ الفكر الاقتصادي على اختلاف مدارسه و اتجاهاته. نظريا تفسر البطالة بنقص في النمو و الاستثمار لاستيعاب الأعداد الهائلة لطالبي العمل. وعلى هذا الأساس، فإن حل مشكلة البطالة يكمن بشكل رئيسي في تحفيز النمو و الاستثمار و اتخاذ الإجراءات و القيام بالإصلاحات اللازمة لجعل هذا النمو مستداما. كما يتطلب حل مشكلة البطالة إصلاحات أخرى على مستوى السياسات السكانية، و على مستوى المنظومة التعليمية لتتماشى و الحاجيات العصرية لأسواق العمل و متطلبات القطاع الخاص في إطار دوره المتنامي في الاقتصاديات النامية. لكن هذه الحلول تبقى بعيدة المدى و بطيئة الأثر، و يتطلب انتهاج سياسات مكملة في المدى القصير، لاسيما السياسات التي تستهدف التدخل المباشر في سوق العمل، و التي تعتمد على تنفيذ ما يسمى ببرامج التشغيل لتعزيز فرص التشغيل و تخفيض معدلات البطالة العالية، و خاصة ضمن فئة الشباب.

### مشكلة البحث :

تعتبر مشكلة البطالة من أخطر المشكلات التي ما فتئت تواجه الاقتصاد الأردني منذ عقود، لذا يتوجب الانتباه لها والإسراع في العمل على إيجاد السياسات والاستراتيجيات التي يمكن من خلالها مواجهة هذا التحدي حتى لا يتفاقم إلى مشكلة، وذلك من خلال ربط البرامج التعليمية والتدريبية باحتياجات سوق العمل، وكذلك ضرورة الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال الإجراءات التي تقود إلى ازدهار الورش والمصالح الصغيرة التي تدار من قبل الذكور أو الإناث، بالإضافة إلى الاستمرار بسياسات التوسع بتشجيع الاستثمار.

### اهداف الدراسة :

تمثلت اهداف الدراسة :

المحور الاول : مفهوم البطالة – الوصف التحليلي النظري

المحور الثالث : البطالة في الاردن للاعوام 2010-2020

### الدراسات السابقة:

تمثلت الدراسات السابقة بعدة دراسات اهتمت في البطالة والحد منها:

– دراسة حالة البطالة في الاردن 2010, (دائرة الاحصاء العامة , ايار 2011).

نفذت دائرة الإحصاءات العامة مسح العمالة والبطالة على أربع جولات خلال عام 2010، وقد تم دمج البيانات معا بعضها البعض لتعطي مؤشرات للنتائج على مستوى عام 2010 كاملا. وبلغ الحجم الكلي للعينة للأربع جولات حوالي 53 ألف أسرة، وصممت عينة هذا المسح بأسلوب المعاينة الطبقيّة العنقودية، وتعتبر عينة هذا المسح ممثلة على مستوى المملكة والحضر والريف والمحافظات. وأن عينة هذا المسح لا تمثل السكان غير الأردنيين وذلك لأنها مبنية على أساس الأسر التي تقيم في مساكن تقليدية ولا تشمل الأسر الجماعية والتي تقيم في المساكن الجماعية، لذا فإن أسر غير الأردنيين التي يشملها هذا المسح هي إلى حد كبير أسر خاصة أو أسر جماعية تسكن في مساكن تقليدية. لهذه الأسباب جميعها فإن مستوى تغطية غير الأردنيين في مسح العمالة والبطالة لم تكن مكتملة، لذا لم يتم نشر أي بيانات عن السكان

غير الأردنيين. ويقدم هذا المسح معلومات على شكل نسب مئوية لأبرز خصائص السكان والمشتغلين والمتعطلين الأردنيين كالعمر، والجنس، والمستوى التعليمي، والمهنة، والحالة العملية، والحالة الزوجية، ومدة التعطل للمتعطلين ... الخ. أستند هذا التقرير على بيانات مسح العمالة والبطالة الذي تنفذه دائرة الإحصاءات العامة في كل عام على أربع جولات، ويتم دمج البيانات لتعطي مؤشرات للنتائج السنوية، كما صممت عينة المسح بأسلوب المعاينة الطبقيّة العنقودية من مرحلتين، وهي عينة ممثلة على مستوى المملكة والحضر والريف والأقليم والمحافظات. وبلغ حجم العينة الكلي للجولات الأربعة لهذا المسح 53440 أسرة. ويهدف هذا المسح إلى التعرف على الخصائص المختلفة للمشتغلين والمتعطلين. وتبرز أهمية هذا التقرير من مجموعة المؤشرات التي يوفرها على شكل نسب مئوية وأرقام وجداول تفصيلية واشكال بيانية لأبرز الخصائص المختلفة للمتعطلين الأردنيين كالعمر والجنس والمستوى التعليمي والمهنة والحالة العملية ومدة التعطل، وفيما يلي بعض أهم النتائج ( دائرة الإحصاءات العامة ، 2010 ) :

1. بلغ مجموع قوة العمل من السكان الأردنيين حوالي 1412134 في عام 2010. كما بلغ عدد النشيطين اقتصاديا من الذكور حوالي 1152853 فردا أو ما نسبته 81,6 % من إجمالي قوة العمل الأردنية، وبلغ عدد النشيطات اقتصاديا من الإناث الأردنيات 259182 فردا أو ما نسبته 18,4 %.
2. سجل معدل البطالة انخفاضا طفيفا مقداره 0,4 نقطة مئوية ليبلغ 12,5 % في عام 2010 مقارنة مع 12,9 % في عام 2009.
3. بلغ معدل البطالة 10,4 % بين الذكور مقابل 21,7 % بين الاناث في عام 2010 مقارنة مع 10,3 % و 24,1 % للذكور والاناث على التوالي عام 2009.
4. شكل الذكور ما نسبته 68 % من مجموع المتعطلين والمقدرة بحوالي 176 الف متعطل بينما شكلت الاناث 32 % في عام 2010.
5. بلغ معدل البطالة 10,2 % بين الذكور مقابل 21,1 % من الاناث في الحضر , في حين بلغ المعدل في الريف 11,5 % للذكور مقابل 24,8 % للاناث في عام 2010.

- دراسة تقييم فني لمنهجية ودراسة البطالة في الاردن التي اجراها (مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الاردنية كانون الاول/ديسمبر 1998) :

قام مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية بإجراء دراسة عن البطالة في الأردن"، ثم تنفيذها ميدانيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. أظهرت دراسة المركز ارتفاعا كبيرا في نسبة البطالة عن ما أظهرته الدراسات والمسرح الأسرية التي أجرتها دائرة الإحصاءات العامة مما أثار تباينة في الآراء حول المنهجية الإحصائية ونتائج المسح الذي أجراه المركز الأمر الذي دعى دائرة الإحصاءات العامة في الأردن إلى طلب خدمات المستشار الاقليمي للاسكوا لإجراء تقييم فني للمسح (تقييم فني لمنهجية ودراسة البطالة في الاردن التي اجراها مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الاردنية كانون الاول/ديسمبر 1998 عمان-المملكة الاردنية الهاشمية). تمت المهمة الاستثمارية خلال الفترة ١٧-١٠ تموز يوليو ١٩٩٨، واستكملت في مهمة تالية خلال الفترة 16 تشرين الثاني/نوفمبر - 3 كانون الأول ديسمبر ١٩٩٨، وخلال المهمة الأولى عقدت اجتماعات عمل مع المسؤولين والمختصين بالمركز والدائرة وتم الاطلاع على ما توفر من وثائق

ومعلومات عن مسح المركز ، وفي المهمة الثانية النصر استكمال الموضوع على العمل مع المختصين بدائرة الإحصاءات العامة وفي ضوء تلك ألد أعد المستشار الاقليمي تقريراً فنياً مفصلاً بآرائه وتوصياته، وتضمن التقرير أيضاً - رأياً إجمالياً عن الموضوع. ويرى المستشار الاقليمي أن أهداف المسح الذي أجراه المركز تتركز على توجهات المتعطل، ويتوفر من خلاله:

1. إضافة إلى ما توفره دائرة الإحصاءات العامة

2. معلومات ذات قيمة عالية للمخطط الاقتصادي والاجتماعي عند تناوله البطالة ومشاكلها.

أن المنهجية الإحصائية المتبعة في مسح المركز هي منهجية صحيحة ومتوافقة مع التوصيات الدولية وتتضمن مختلف الأنشطة التي يلزم القيام بها لإجراء المسح. ومع ذلك فإنه يوجد تباين في جودة الأداء ودقته بين هذه الأنشطة، فترتفع الجودة للفكر الأكاديمي وتتناقص مع العمل التنفيذي التطبيقي الأمر الذي يزيد من الأخطاء غير العينية في أعمال المسح الميدانية، وفي المراجعة المكتبية و الآلية واصدار التشنج . ومع ذلك فإنه يصعب قياس تأثير الاحتمال المرتفع لوقوع الأخطاء غير العينية على النتائج الصادرة عن مسح المركز. ويعود الارتفاع العددي في نسبة البطالة إلى بعض العوامل والمعايير الفنية للقياس التي طبقت في مسح المركز، والتي تختلف عن مثيلتها المستخدمة في مسح أسرية أخرى، علماً بأن التوصيات الدولية تسمح باستخدام هذه المعايير الفنية للقياس، وعلى سبيل المثال نذكر بعض الاختلافات في العوامل والمعايير المستخدمة بين المسح الذي أجراه المركز والمسموح الأخرى فيما يلي:

● **تعريف المتعطل :** المركز ضمن تعريفه للمتتعطل يعتبر الفرد منعطلاً إذا لم يعمل ساعة على الأقل خلال اليوم السابق للزيارة، في حين أن المسوح الأخرى تمتد فيها فترة اليوم إلى اسبوع وبهذا التباين في تعريف المتعطل فإن أعداد المتعطلين سيرتفع في مسح المركز عنه في المسوح الأخرى.

● **مجتمع الدراسة :** عني المركز في دراسته بالمتعطل في الفئة العمرية 15-64 سنة بينما المسرح الأخرى تعتمد الفئة العمرية 15 سنة فأكثر، ومن ثم يوجد إختلاف في شريحة المجتمع الذي تخاطبه هذه الدراسات، وشت من تحليل المعلومات المتاحة أن الفرق بين شريحتي المجتمع محل المخاطبة يؤثر حساباً على انخفاض نسبة البطالة في حالة الفئة العمرية 15 سنة فأكثر.

● **فترة جمع البيانات المركز:** جمع بيانات المسح الذي أجراه في كانون الأول/ديسمبر وتعتبر هذه الفترة الأقل نشاطاً في بعض المهن والقطاعات الاقتصادية الأمر الذي يرفع من نسبة البطالة.

2. البطالة - الاطار النظري :

1.2 تعريف البطالة :

تعرف البطالة بأنها " عدم امتهان أية مهنة". و في حقيقة الأمر أن هذا التعريف غير واضح و غير كامل، إذ لا بد من إعطاء هذه الظاهرة حجمها الاقتصادي بعيداً عن التأويلات الشخصية (رمزي زكي , 1997). ويقول أنتوني جيدنز إن البطالة تعني "أن الفرد يقع خارج نطاق قوة العمل" ويعني العمل هنا العمل مدفوع الأجر ، كما يعني المهنة أيضاً (الاخضر عزيز , 2006م). ولكن منظمة العمل الدولية، عرفت العاطل عن العمل بأنه "ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل و راغب فيه و يبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده" (جيمس جوارتيني وريجارد استروب , الاقتصاد الكلي , ترجمة : عبدالفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد 1999).

ويمكن القول أن البطالة هي "كل مواطن في سن العمل ويرغب فيه ولا يجده" ومن هذه التعريفات السابقة يمكن أن نحدد الحالات التي لا يمكن أن يعتبر فيها الفرد عاطلا عن العمل وهي:

- العمالة المحبطة : وتتمثل في الأشخاص الراغبين في العمل، ولكنهم فشلوا في العثور عليه، فكفوا عن البحث عنه .
  - العمالة التي تعمل لبعض الوقت: وهم من لا يستطيعون إيجاد عمل كل الوقت، حتى لو أرادوا ذلك.
  - العمال الذين يعملون أعمالا إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة.
  - الأطفال و المرضى و العجزة و كبار السن والذين أحيلوا إلى التقاعد.
  - الأشخاص القادرون على العمل و لا يعملون مثل الطلبة، والأشخاص الذين بصدد تنمية مهاراتهم.
- ومن هذا يتضح أنه ليس كل من لا يعمل عاطلا، و في ذات الوقت ليس كل من لا يعمل عاطلا، و في ذات الوقت ليس كل من يعد ضمن دائرة العاطلين.

## 2.2 شروط البطالة :

1. أن يكون مواطنا في سن العمل.
2. أن يكون بدون عمل (أي لا توجد وظيفة مدفوعة الأجر).
3. أن يكون لديه الرغبة في العمل ويبحث عنه. بمعنى اتخاذ إجراءات للحصول على وظيفة مدفوعة الأجر، مثل التسجيل بالمكاتب الخاصة والعامّة للتشغيل، ومتابعة الإعلانات في الصحف والمجلات، أو إجراء مقابلات من أجل العمل أو الوظيفة
4. أن يكون لديه الرغبة في قبول الوظيفة مدفوعة الأجر.

## 3.2 يمكن تحديد انواع البطالة بما يلي :

**1.3.2 البطالة الإحتكاكية:** هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني. وقد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أخرى أو إقليم جغرافي آخر، أو عندما تقرر ربة البيت مثلا الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية أطفالها ورعايتهم.

**2.3.2 البطالة الهيكلية:** إن هذه البطالة جزئية، بمعنى ألا تقتصر على قطاع إنتاجي أو صناعي معين، وهي لا تمثل حالة عامة من البطالة في الاقتصاد. يمكن أن ينتشر هذا النوع من البطالة في أجزاء واسعة ومتعددة في أقاليم البلد الواحد.

**3.3.2 البطالة الدورية أو الموسمية:** ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع العمال و عدم كفاية الطلب الكلي على العمل. ويفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة. وتعتبر البطالة الموسمية إجبارية على اعتبار أن العاطلين عن العمل في هذه الحالة هم على استعداد للعمل بالأجور السائدة لمن لم يجدوا عملا(دائرة الإحصاءات العامة ، 2010).

**4.3.2 البطالة المقنعة:** تنشأ البطالة المقنعة في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئا تقريبا حيث أما إذا ما سحبت من أماكن عملها فأن حجم الإنتاج لن ينخفض .

### 3. اثر البطالة على مخرجات التعليم الأردني (الاطار التطبيقي) :

تعتبر البطالة ظاهرة عالمية تشهدها اقتصاديات دول المتقدمة والدول النامية على حد سواء غير ان اثارها الاقتصادية والاجتماعية ليست واحدة , حيث انها في كثير من الاحيان تكون لها اثار مدمرة على مستوى النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي في البلدان النامية . فما هي الاسباب الحقيقية وراء ارتفاع معدلات البطالة في الاردن وماهي خصائصها ؟

لا يوجد من يشكك في ان البطالة هي احد المصاعب الاساسية التي يعاني منها الاردن، ولكي يتصف الطرح بالانصاف لا بد من الاقرار بان التعامل مع هذا الموضوع يحمل في طياته ابعاداً متعددة، وهو ليس من الامور التي يتم حلها بين ليلة وضحاها، الا ان ذلك لا يعني عدم السير قدماً والعمل بكل جدية للتصدي له، فكلما تأخرنا في تنفيذ الاجراءات كلما تعقدت الامور اكثر واصبحت الحلول أصعب، ومن ناحية عملية فقد تم خلال السنوات الماضية المبادرة الى طرح العديد من البرامج والافكار المتعلقة بموضوع البطالة وكيفية التعامل معها ومع النتائج المترتبة عليها، فالاردن لديه شبكة امان اجتماعي تشمل العديد من الجوانب مثل صندوق المعونة الوطنية الذي يقدم المساعدات للأسر الفقيرة وبرنامج الدعم النقدي والمعالجات الصحية لغير المقتدرين، كما ان هناك ايضاً برامج تهدف الى تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبرامج تدريب متعددة كبرنامج «خدمة وطن» يضاف لها جهود مؤسسة التدريب المهني ومبادرة وزارة العمل خلال الفترة الاخيرة لتنظيم سوق العمل والبرنامج الوطني للتشغيل الذاتي «انفض» وغيرها. الا انه وبالرغم من كل هذه الجهود لا تزال الاوضاع على ارض الواقع بعيدة عن الطموحات.

### 1.3 اسباب البطالة في الاردن : يمكن ان نعزو اسباب البطالة بمايلي:

1. ارتفاع نسبة البطالة في الأردن سببه الفشل في السياسات الاقتصادية والتعليمية والتنموية في الاردن على مر عشرات السنوات .
2. الفشل في استجذاب مشاريع اقتصادية ضخمة تخفف من البطالة.
3. الركود الاقتصادي الذي تشهده الأردن على مر السنوات السابقة في ظل اوضاع سياسية صعبة للدول المجاورة للاردن.
4. عدم مواءمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل الأردني .
5. تزايد العمالة الوافدة المخالفة، حيث ان تقارير وزارة العمل تفيد الى وجود مليون عامل وافد يعمل بصورة مخالفة في الاردن وان حجم تحويلات هذه العمالة لا تقل عن 2 مليار دينار سنويا يفترض ان يكون هذا المبلغ موجه لآبناء الاردن وتشغيلهم وتاهيلهم ودعم الاقتصاد الوطني .
6. تراجع الصادرات وانخفاض الاستثمارات الأجنبية والمحلية
7. انخفاض دخل السياحة لعدم وجود برامج سياحية فعالة تخدم الاردن وانخفاض تحويلات المغتربين؛ وهو الأمر الذي يقلل من تأسيس المشاريع الجديدة.
8. انخفاض الطلب على العمالة الوطنية لوجود منافسة من عمالة ماهرة مخالفة بالإضافة لقلّة التمويل والدعم الحكومي لمشاريع الأسر المنتجة.

### 2.3 تطور البطالة في الاردن :

الجدول رقم (1) تقديم الاحصائيات للاعوام 2010-2020(%) حسب بيانات المقدمة من (دائرة الاحصاء العامة الاردنية):

السنة	ذكر	انثى	المملكة
2010	10,4	21,7	12,5
2011	11,0	21,2	12,9
2012	10,4	19,9	12,2
2013	10,6	22,2	12,6
2014	10,1	20,7	11,9
2015	11,0	22,5	13,0
2016	13,3	24,1	15,3
2017	14,7	31,2	18,3
2018	16,5	26,8	18,6
2019	17,0	27,0	19,1
2020	22,2	33,6	23,9

المصدر: دائرة الاحصاء العامة - الاردن

شهد الاردن خلال السنوات العشر الاخيرة تصاعداً مضطرباً في نسبة البطالة، فبعد ان كانت حوالي 12.5% عام 2010 ارتفعت الى 16.3% عام 2016 و الى 18% عام 2017 «مع مراعاة تغيير منهجية الاحتساب» ثم 18.7% عام 2018 و تواصل النهج التصاعدي خلال العام الحالي لتصل نسبة البطالة في الربع الثاني الى 19.2% و 19.1% خلال الربع الثالث و عام 2020 (23.0%) بارتفاع مقداره 3.8 نقطة مئوية عن الربع الثاني من عام 2019. معدل البطالة للذكور خلال الربع الثاني من عام 2020 (21.5%) مقابل (28.6%) للإناث (دائرة الاحصاء العامة الاردنية). ويمكن تلخيصه كالآتي :

**1.2.3 المتعلمون:** بينت النتائج أن معدل البطالة كان مرتفعاً بين حملة الشهادات الجامعية (الأفراد المتعلمون ممن يحملون مؤهل بكالوريوس فأعلى مقسوماً على قوة العمل لنفس المؤهل العلمي)، حيث بلغ 26.6% مقارنة بالمستويات التعليمية الأخرى. أشارت النتائج إلى أن 51.6% من إجمالي المتعلمين هم من حملة الشهادة الثانوية فأعلى و أن 48.4% من إجمالي المتعلمين كانت مؤهلاتهم التعليمية أقل من الثانوي. تباينت نسبة المتعلمين حسب المستوى التعليمي والجنس، حيث بلغت نسبة المتعلمين الذكور من حملة البكالوريوس فأعلى 26.0% مقابل 78.2% للإناث. سُجل

أعلى معدل للبطالة في الفئتين العمريتين 15-19 سنة 20-24 سنة، حيث بلغ المعدل 57.7% و 42.2% لكل منهما على التوالي. أما على مستوى المحافظات فقد سُجل أعلى معدل للبطالة في محافظة العاصمة، بنسبة بلغت 25.8%، وأدنى معدل للبطالة في محافظة الكرك بنسبة بلغت 14.7% (مديرية الاحصاء العامة).

**2.2.3 المشتغلون:** بلغت 26.3% نسبة المشتغلين من مجموع السكان 15 سنة فأكثر. تركز 58.6% من المشتغلين الذكور في الفئة العمرية 20-39 سنة، في حين بلغت النسبة للإناث 60.1%. نصف المشتغلين كانت مؤهلاتهم التعليمية أقل من الثانوي و 9.1% ثانوي و 40.7% أعلى من الثانوي. أظهرت النتائج أن غالبية المشتغلين 84.6% هم مستخدمين بأجر (82.1% للذكور مقابل 95.2% للإناث) ( دائرة الاحصاء العامة).

**3.2.3 قوة العمل: (المشتغلون والمتعطلون):** أظهرت النتائج تفاوتاً واضحاً في توزيع قوة العمل حسب المستوى التعليمي والجنس، حيث أن 59.3% من مجموع قوة العمل الذكور كانت مستوياتهم التعليمية دون الثانوية مقابل 12.7% للإناث. كما أشارت النتائج إلى أن 68.7% من مجموع قوة العمل من الإناث كان مستواهم التعليمي بكالوريوس فأعلى مقارنة مع 24.9% بين الذكور. 23.8% معدل المشاركة الاقتصادية الخام (قوة العمل منسوبة إلى مجموع السكان). بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى السكان 15 سنة فأكثر) 34.1% (53.8% للذكور مقابل 14.1% للإناث)، وذلك للربع الثاني من عام 2020 مقارنة مع 34.6% (53.9% للذكور و 14.5% للإناث)، وذلك للربع الثاني من عام 2019.

الجدول (2) معدل البطالة للاردنيين حسب الجنس والمستوى التعليمي للعام 2020 (%)

المستوى التعليمي	ذكور	اناث
دون الثانوية	59,3	12,7
بكالوريوس فأعلى	68,7	24,9

المصدر : دائرة الاحصاء العامة

#### 4. الخاتمة :

أن مشكلة البطالة تعد واحدة من المشاكل الخطيرة التي توجد في العديد من المجتمعات وهي واحدة من التحديات التي لا بد من الوقف أمامها والتصدي لها بحزم شديد، لذلك لا بد من الإسراع في توفير الحلول وتوفير العديد من فرص العمل التي تساعد في خلق وبناء المجتمع من خلال عمل الشباب طوال الوقت، وهذا لأن سواعد الشباب هي التي تساعد في بناء المجتمع وإذا وجد عدد كبير من العاطلين عن العمل فهذا يعرقل حركة سير الاقتصاد في البلاد. ومن بين النتائج التي توصلنا لها من هذه الدراسة :

- بلغ مجموع قوة العمل حسب حالة النشاط اقتصاديا عام 2020 من الذكوروالاناث حوالي 34,1% .
- ان معدل البطالة في الأردن خلال الربع الثاني من عام 2020 بلغ (23,9%) بارتفاع مقداره 4,8 نقطة مئوية وذلك عن الربع الثاني من عام 2019 .

• ان معدل البطالة بلغ (22,2%) للذكور خلال الربع الثالث من عام 2020 مقابل (33,6%) للإناث، ويتضح أنّ معدل البطالة قد ارتفع للذكور بمقدار 4,1 نقطة مئوية وارتفع للإناث بمقدار 6,1 نقطة مئوية مقارنة بالربع الثالث من عام 2019.

بعض التوصيات :

- تحسين نظم التعليم والتدريب العمل على ملاحقة التغيير في سوق العمل .
- محاولة توفر معلومات دقيقة عن سوق العمل والعمالة ورتبه ينظم القيم المختلفة فهناك عجز في سوق العمل عن استيعاب الخريجين حيث وجد أعداد هتة من الخريجين الحاصلين على مؤهلات بانواعها المختلفة ومع ذلك يعجز سوق العمل عن استيعابهم .
- تحسين وتأمين وضع العمالة المهاجرة سوق وخاصة إلى الدول العربية
- مساندة المشروعات الكبيرة والصغيرة العمل على توفير قدر كافي من فرص العمل.
- محاولة التوعية بتحجيم الزيادة السكانية حيث تزايد عدد السكان سنويا بسبب ضغط على موارد الدولة ومن ثم فمن الصعب تحقق فرص عمل لهذه الأعداد المتزايدة .

#### 5. المصادر:

1. الاخضر عزيز , فعالية التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة , مجلة العلوم الانسانية , السنة الثالثة , العدد 26 , 2006م.
2. مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الاردنية كانون الاول, تقييم في منهجية ودراسة البطالة في الاردن , عمان , المملكة الاردنية الهاشمية, ديسمبر 1998.
3. جوارتيني جيمس وريجارد استروب , ترجمة : عبدالفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد , , الاقتصاد الكلي, دار المريخ للنشر , السعودية , ص 202, 1999.
4. دائرة الاحصاء العامة , مديرية الاحصاءات الاقتصادية / قسم احصاءات العمل , حالة البطالة في الاردن 2010 , ايار 2011.
5. ركي رمزي, الاقتصاد السياسي للبطالة , مجلة عالم المعرفة , العدد 226 , الكويت , اكتوبر, ص 39, 1997.
6. دائرة الاحصاءات العامة , الاردن 2020م.